الفصل الثامن عشر

جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

كانت الجزائر تعرف «بالمغرب الأوسط» حتى عهد العثمانيين في مطلع القرن العاشر الهجري. والمغرب الأوسط كان جزءاً من الدولة الإسلامية في العهد الأموي ثم في مطلع العهد العباسي، ولكن استقلال الأندلس عن بني العباس فتح الباب لاستقلال ولايات أخرى وبخاصة في الشمال الإفريقي الذي كان بعيداً عن بغداد عاصمة العباسيين. وبدأ المغرب الأوسط حياته الاستقلالية، مع المحافظة على صلاته بباقي دول الشمال الإفريقي خاصة، وبباقي أجزاء الدولة الإسلامية عامة، واندمج أحياناً في بعضها، فخضعت الجزائر لحكم الدولة الرستمية المستقلة (١٦٠-٢٩٦هـ) (٧٧٦-٩٠٨م) وتلا ذلك الدولة الفاطمية، وآل زيري (٢٩٦-٣٦٣هـ) (٩٠٨-٩٧٣م)، وخضع بعدها لحكم بني حماد (٣٩٨- ٥٤٧هـ)، (١٠٠٧-١١٥٢م) فالمرابطين والموحدين (٥٤٧-٦٣٣هـ) (١١٥٢-١٢٣٥م) فدولة بني زيان (٦٣٣-٧٩٦هـ) (١٢٣٥-١٣٩٢م)، وأخيراً فترة الاضطراب (٧٩٦-٩٤٠هـ) (١٣٩٢-١٥٣٣م) التي تعرضت فيها الجزائر لسيطرة الأمراء الحفصيين حكام تونس تارة والمرينيين حكام مراكش تارة أخرى وعودة بنو زيان أحياناً[١].

وهكذا نجد أن التفكك السياسي في شمال إفريقية، قد بلغ أقصاه في أول القرن العاشر. كل ذلك سهَّل على الغزاة الإسبان الاستيلاء على أهم موانئ الجزائر (وهران والمرسى الكبير)، علاوة على موانئ مراكش بين

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٨٥.

عامي (٩١٥-٩٢١هـ) (١٥٠٩-١٥١٥م). ولذا كان مجئ العثمانيين إلى شمالي إفريقية بمثابة نجدة أنقذت البلاد من الغزو الأوربي وعملت على توحيد البلاد سياسياً. وقد رحبت معظم طبقات السكان بمجئ العثمانيين الذين جاء تدخلهم نتيجة لاشتداد الصراع بين الإسلام والنصرانية وازدياد الروح الصليبية ضد المسلمين والتي تمثلت في قتل المسلمين، وانتهاك حرماتهم، ونهب بيوتهم، كما قامت سفن القراصنة من الإسبان والبرتغال بمطاردة مسلمي الأندلس الذين فروا إلى شمالي إفريقية، فما كان يصل منهم إلى أرض الجزائر إلا القليل الذي فقد كل متاع ومال. وكان من الطبيعي أن يحمل هؤلاء المهاجرون روح الجهاد ضد الدول النصرانية، ولذلك ساهموا بنصيب كبير في تنشيط حركة الجهاد في البحر، وفي شن الغارات على ساحل إسبانيا والاتصال ببقايا المسلمين هناك وتشجيعهم على الثورة.

اجتذب الصراع بين الإسلام والنصرانية في مطلع القرن العاشر عدداً كبيراً من البحارة المغامرين الذين نشأوا في خدمة أسطول الدولة العثمانية، ثم راحوا يكونون أساطيل صغيرة تعمل لحسابهم الخاص وتجاهد ضد أعداء الدين في الوقت نفسه. ولذا كان هؤلاء المغامرون يعدون في نظر المسلمين أبطالاً وفي نظر خصومهم قراصنة بحار، لا يخضعون لأي قانون أو نظام. ومن أبرز رجال البحر: الأخوان عروج وخير الدين باربا روسا. وكان أسطول خير الدين (١٢ سفينة)، ويضم أجناساً مختلفة من عرب، وبربر، وترك، وأوربيين اعتنقوا الإسلام، فكان هو الجامع لهم، والرابط بينهم، والمؤلف بين قلوبهم[١].

(١) د/ زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث، ص ١٦٩.

بدأ عروج نشاطه في غربي المتوسط حوالي سنة ٩١٦هـ (١٥١٠م). وقد فتح له الأمير الحفصي موانئ تونس، واتخذ عروج من بعض الجزر الساحلية قواعد لأسطوله. ولما سمع أهل القبائل بغاراته الناجحة على الإسبان استقدموه إلى بلادهم ليعاونهم على استرداد (بجاية) أكبر موانئ شرقي الجزائر فتم لهم ذلك. وباستعادة ميناء(بجاية) ذاع صيت عروج في المغرب الأوسط خاصة بعد أن نقل قاعدته من تونس إلى جيجل) وهو ميناء صغير في شرقي الجزائر أيضاً.

ومن هناك استدعاه (سالم السالمي) حاكم ميناء الجزائر، فأتى مع قوة صغيرة من العثمانيين، ونجح في صد هجوم إسباني عن المدينة في سنة ٩٢٢هـ (١٥١٦م)، وأباح لنفسه أن يتخلص من الحاكم الوطني، ويؤسس تحت قيادته حكومةً عسكريةً. ويلاحظ أن جيش (عروج) لم يقتصر على العنصر التركي بل كان يضم عدداً كبيراً من القبائل والمغاربة (سكان المدن). وبذا اكتسبت حكومته الصفة الإسلامية[(١)].

أخذ (عروج) يبسط نفوذه في المغرب الأوسط على حساب الإمارات الوطنية الصغيرة، وكان طبيعياً أن يصطدم بكبرى تلك الإمارات في تلمسان، حيث انشق على حاكمها «بوحمو» مجموعة كبيرة، لتعاونه مع الإسبان. ونادى هؤلاء المنشقُّون بالتعاون مع قوة عروج الصاعدة في البلاد.

وفي عام ٩٢٣هـ (١٥١٧م) اتجه (عروج) على رأس قواته إلى تلمسان ماراً بمدن الجزائر الرئيسية مثل «مديا» و «مليانة»، فأقام فيها حاميات عثمانية، وامتد نفوذه في غربي الجزائر بعد دخول تلمسان، حتى خضعت

---

(١) نفس المرجع ص ١٧٠.

له القبائل النازلة على حدود مراكش مثل «بني عامر» و«بني سناش». وأقام علاقات طيبة مع مملكة فاس. وفي هذه الأثناء خرج (بوحمو) من تلمسان مستنجداً بأعداء البلاد، فرحبت به الحكومة الإسبانية، وأرسلت له - إمدادات قوية لم يسبق أن خصصت مثلها إسبانية لحملات شمالي إفريقية. وهذه هي الأولى التي توغلت فيها القوات الإسبانية داخل أرض الجزائر بالتعاون مع «بوحمو» حتى وصلت إلى مدينة تلمسان وضربت عليها حصاراً قوياً، وعاند (عروج) في المقاومة. ولكن بعض أهل المدينة ممن ادعوا التأثر بالحضارة خانوه، فاضطر إلى الفرار بعد أن فنيت تقريباً الحامية العثمانية، وعلى الرغم من أنه نجح في اختراق الحصار تتبعته القوات الإسبانية واستطاعت قتله، وهو في طريقه إلى مدينة الجزائر.

كان خير الدين يقود حينذاك الحامية العثمانية في الجزائر. فأصبح مركزه حرجاً بعد مقتل أخيه، واضطر إلى طلب المعونة من حكومة الآستانة، فأرسل له السلطان سليم سنة ٩٢٤هـ (١٥١٨م) ألفين من الانكشارية، وسمح لرعاياه بالتطوع في جيش المغرب، وأقبل الناس على ذلك أملاً في الغنائم، ورغبة في الجهاد بعد أن سمعوا الكثير من جرائم النصارى في بلاد المسلمين[١].

ودخلت الجزائر منذ ذلك الوقت ضمن الولايات العثمانية، ولكن بقي على خير الدين أن يبذل جهوداً طائلة قبل أن يؤسس ولايةً قوية، فقد تعرض في هذه المدة الأولى من حكمه لمؤامرات عدة اشترك فيها الحفصيون وأمراء البربر في بلاد القبائل. وأوشك خيرالدين أن يقع في أيدي

(١) د/ شوقي الجمل، تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، القاهرة ١٩٨٠م، ص ٤٤٥-٤٤٧.

الحفصيين، ولكنه نجا بأعجوبة، وذهب إلى (جيجل)، حيث اتخذ منها قاعدة لنشاطه البحري، مؤجلاً مسألة بسط النفوذ داخل أراضي الجزائر إلى حين تسنح له الفرصة، وفي المدة التي بين سنة ٩٢٦- ٩٣٢هـ (١٥٢٠-١٥٢٦م) أخضع الملاحة في البحر المتوسط لسيطرة الأساطيل الإسلامية، وهابته دول أوربا جميعها حتى اشتهر عندها باسم «بربروس»BaRberusse أي الرجل ذو اللحية الحمراء.

وكان على خير الدين في هذه المدة الأولى من حكمه للجزائر أن يحارب على جبهتين. الجبهة الخارجية وتتمثل في ذلك الصراع العنيف مع الدول الأوربية عامة وإسبانيا خاصة. ومحاولة طرد الإسبان من الجيوب التي تحتلها على ساحل الجزائر. وقد أصاب خيرالدين في هذا الميدان نجاحاً جزئياً، إذ بقيت وهران شوكة إسبانية في جنب ولاية الجزائر حتى نهاية القرن الثاني عشرالهجري تقريباً.

أما الجبهة الداخلية فتتمثل في محاولة توحيد المغرب الأوسط تحت حكمه، فقد تعرَّض في هذا السبيل لمؤامرات من الحفصيين، وبني زيان، ومن إمارات القبائل الصغيرة، ومع ذلك تمكن من توسيع دائرة نفوذه باسم الدولة العثمانية وذلك بإلحاق المدن أو الإمارات للحكم العثماني إن حرباً أو سلماً. وامتدت حدود الجزائر العثمانية نحو الجنوب، فأصبح المغرب الأوسط كله تابعاً للسلطنة العثمانية حتى واحات (الميزاب) الموغلة في الصحراء، وكان عام ٩٣٦هـ (١٢٥٩م) هو عام تأسيس (نيابة الجزائر) بعد أن سيطر خير الدين على حسن (البينون) الذي أقامه الإسبان في مواجهة ميناء الجزائر، فمنذ ذلك التاريخ تحوَّل ميناء الجزائر إلى عاصمة كبرى

للمغرب الأوسط، بل لشمالي إفريقية العثمانية بأسرها. وبدأ استخدام كلمة (جزائر) للدلالة على إقليم المغرب الأوسط منذ ذلك الوقت. وأخذ على عاتقة ضم تونس إلى الجزائر تحت الحكم العثماني، إلا أن الإسبان احتلوا تونس.

استدعى السلطانُ العثماني خيرَ الدين باشا ليعينه قائداً عاماً للأسطول العثماني مكافأة له على الأعمال الجليلة التي قام بها لخدمة الإسلام، وخلفه في منصب النيابة أحمد أغا، وبينما ركز خيرالدين نشاطه - في المرحلة التالية- في شرقي البحر المتوسط لم تنقطع جهود نيابة الجزائر في الحوض الغربي، حيث استطاعت الجزائر رد الهجوم الإسباني، وفشلت محاولات الإسبان للسيطرة على الجزائر، فاضطرت إلى الكف عن مهاجمة الجزائر، والاتجاه إلى تونس. وقد كانت الدول الأوربية تخشى خوفاً عظيماً من توحيد المغرب تحت سلطة دولة اسلامية كبيرة مثل الدولة العثمانية[1].

كانت الجزائر عاصمة الولايات العثمانية في شمالي إفريقية، لذلك كان ممثل الدولة فيها يحمل لقب «البيلر بك» أي «ريس البكوات». ولكن هذا الإشراف لم يدم طويلاً، فقد انفصلت تونس إثر ثورة عسكرية في سنة ٩٩٩هـ (١٥٩٠م)، وأصبح يحكمها داي يتصل بالآستانة مباشرة.

على أن تبعية ولايات شمالي إفريقية لحكومة الأستانة لم تكن يوماً ما تبعية مباشرة سواء في عهد «البيلر بكوات» العظام، أم بعد انفصال تونس وتحول الجزائر إلى باشوية. والواقع أن عدم تدخل حكومة الآستانة في الإدارة الداخلية للولايات كانت ظاهرة عامة في نظام الدولة العثمانية

(١) د. صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٨٥-٩٠.

آنذاك، ولكن استقلال ولايات شمالي إفريقية لم يكن يقف عند حد الإدارة المحلية، بل كان يتجاوز ذلك إلى التحكم في اختيار الولاة حتى تأسست بعض الأسر الحاكمة، مثل الأسرة الحسينية في تونس، والأسرة القرمنلية في طرابلس، في حين سيطرت الجند والبحرية سيطرة تامةً على نيابة الجزائر. ولذلك يمكن القول: إن استمرار التبعية للآستانة كان أمراً اختيارياً حفز إليه شعور التضامن الديني. وكان أهم رمز لهذه التبعية استصدار المراسيم لإقرار تعيين الحكام الذين اختارهم المجلس الأعلى للجند، ثم الدعوة للسلطان العثماني في خطب الجمعة. وكثيراً ما كانت النيابات الثلاث ترسل أساطيلها لمعونة الدولة في بعض الحروب ولكنها إجراءات اختيارية أيضاً.

وقد شهدت الجزائر تغيرات عدة في نظام الحكم. ويمكن التمييز بين أربع مراحل مختلفة في العهد العثماني. وتطابق المدة الأولى عهد النيابة سنة ٩٢٢هـ إلى سنة ٩٧٧هـ (١٥١٦-١٥٨٨م). وقد نجح الحكام العثمانيون خلال هذه المدة في السيطرة على رجال الجيش والبحرية. لكن شأنهم أخذ يتضاءل منذ هزيمة «ليبانتو». فألغت الآستانة نظام النيابة وجعلت من الجزائر ولاية عادية يتولاها أحد الولاة ثلاث سنوات فقط، وذلك خشية من أن يسيطروا على شؤون الولاية وبخاصة في تلك المناطق البعيدة عن مركز الدولة[1].

وتمتد المرحلة الثانية من سنة ٩٧٧هـ حتى سنة ١٠٧٠هـ (١٥٨٨-١٦٥٩م) وفي خلالها فقد الباشوات سيطرتهم على الانكشارية، وانتقلت

(١) د/ صلاح العقاد، تطور السياسة الفرنسية في الجزائر ص ٣-٥ القاهرة ١٩٥٩م.

السلطة الفعلية إلى المجلس الأعلى للجند، وكان يتألف من ٢٤ ضابطاً ممن وصلوا إلى درجة رائد. وينتخب هذا المجلس رئيس الجند، وكيل الوالي، وقد أخذت أهمية الولاة تتضاءل حتى تمكن مجلس الجند في سنة ١٠٧٠هـ (١٦٥٩م) من تنصيب أحد أعضائه حاكماً فعلياً للولاية ويلقب بـ (الداي) على نمط النظام المتبع في تونس منذ الانقلاب الذي أحدثه الانكشارية بها سنة ٩٩٩هـ (١٥٩٠م).

ولم تطل هذه المرحلة من حكم الانكشارية، فقد أدى النظام الذي اتبعه مجلس الجند إلى انتشار الفوضى؛ لأن رئيسه الذي صار حاكماً فعلياً للبلاد، لم يكن يستقر في منصبه أكثر من شهرين حتى يفسح المجال للشخص الذي يليه في الأقدمية بأن يتولى هذا المنصب. كما أن الأهالي الوطنيين استاؤوا من استئثار الانكشارية بالسلطة، ومالوا إلى رؤساء البحر على الجند العثماني لأسباب عدة:

أولها: أن البحرية هي مصدر رخاء رئيسي في الجزائر.

وآخرها: أن رؤساء البحر أصدق تمثيلاً لعناصر السكان الوطنية.

ومن ثَّم وضع رؤساء البحر حدًّا لسيطرة الانكشارية بأن فرضوا أحد رجالهم على مجلس الجند في سنة ١٠٨٢هـ (١٦٧٢م). وشاع منذ ذلك الوقت استعمال لقب (داي) لوصف حاكم النيابة وهو لقب من ألقاب رؤساء البحر.

وهكذا تبدأ المرحلة الرابعة التي استمرت حتى سنة ١٢٤٦هـ (١٨٣١م).

واختفى هذا الصراع بين المجموعتين من الانكشارية ورؤساء البحر على السلطة في الجزائر تدريجياً. وقد استقر بعض الدايات أزمنة طويلة في الحكم خلال القرن الثاني عشر الهجري حتى سقوط النظام في سنة ١٢٤٦هـ (١٨٣١م). وإن كان هذا لا ينفي حقيقة ظاهرة في تاريخ الجزائر، وهي أن معظم (الدايات) قد انتهت حياتهم بالقتل لأتفه الأسباب.

وقد تمت هذه التغيرات والباب العالي مستمر في إرسال الولاة الذين يمثلونه في الجزائر، حتى قرر «علي داي» في سنة ١١٢٢هـ (١٧١٠م)، إخراج الوالي العثماني من البلاد، وصدقت الآستانة على هذا الإجراء. كما صدقت من قبل على جميع التغيرات التي طرأت على نظام الحكم، وأصبح (دايات) الجزائر يحملون في الوقت نفسه لقب باشا[1].

وكان خير الدين قد بسط سلطته على القسم الشمالي من الجزائر، ولكن خلفاءه اهتموا بتوسيع دائرة نفوذهم جنوباً. فأقيمت حاميات عثمانية في (بسكرة) جنوبي شرقي الجزائر على حافة الصحراء. وكذلك في تلمسان بعد سقوط الدولة الزيانية. بل إن (صالح ريس) أرسل في سنة ٩٢٩هـ (١٥٢٣م) قطعات عسكرية إلى واحات (ورغلة) و (توغورت) داخل الصحراء الكبرى، ويذكر أحد المؤرخين الجزائريين - وهو محمد بن الأمير عبدالقادر صاحب كتاب (تحفة الزائر في مآثر الأمير عبدالقادر وأخبار الجزائر- أن السلطة العثمانية امتدت إلى واحة (الميزاب) في الصحراء. والتي تسكنها فرقة الأباضية، وهي إحدى فرق الخوارج المشهورة في المجتمع الجزائري. ولكن الكتاب الفرنسيين يحاولون على العكس التقليل من أهمية

(١) د/ صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ١٠-١١.

الحكم العثماني في الجزائر، فيقولون: إنه كان مقصوراً على الساحل وإنه لم يبلغ في امتداده ما بلغه الرومان الذين حكموا شمالي إفريقية في العصور القديمة، وإن الجزائر العثمانية لم تتجاوز يوما ما سُدس مساحة الجزائر الحالية.

ولهذه المغالطات التاريخية أهداف سياسية واضحة، فكأن الفرنسيين يريدون القول بأن الجزائر بحدودها الجغرافية الواسعة إنما هي من صنع فرنسا في العصور الحديثة، وأن المحاولة الأولى لتوسيع حدود الجزائر إنما تمت في عهد إمبراطورية أوربية استعمارية قديمة هي الإمبراطورية الرومانية التي يعد الفرنسيون أنفسهم ورثة لها.

والحق أن الجزائر وحدةً سياسيةً قائمةً بذاتها - إنما تم تشكيلها خلال العهد العثماني. ولم يكن من طبيعة الحكم العثماني أن يرتكز على إدارة مباشرة. ولعل هذا هو ما يسوِّغ للكتَّاب الفرنسيين مغالطتهم. في خارج المدن مباشرة. ولعل هذا هو ما يبرز للكتَّاب الفرنسيين مغالطتهم، في خارج المدن كان العثمانيون يعتمدون على محالفات القبائل، وقد انخرط بعضها في خدمة الحكومة. وكانت هذه القبائل تعرف باسم (الزمالة) من الزمول وهو المعسكر أو بالدوائر. وتقوم هذه القبائل بجمع الضريبة من القبائل الأخرى نظير إعفائها هي. ولكن الإدارة العثمانية تركت حقاً بعض التكتلات القبلية القوية وخاصة في بلاد القبائل دون التدخل في شؤونها، واكتفت بتلقي مبلغ من المال من بعضها أو على الأصح هدايا غير منتظمة تدفع للحاكم بالعاصمة[1].

(١) د/ زاهر رياض، مرجع سابق، ص ١٧٦.

ونظام إداري كهذا الذي وصفناه لا يحتاج إلى قوات رسمية كبيرة العدد، وهكذا لم يزد عدد الانكشارية في الجزائر على «٦٠٠ رجل»، كان نصفهم يرابط بالعاصمة، وقد عمد خير الدين منذ بداية عهده بالبلاد إلى تجنيد فرق من الأهالي: من بربر، ومغاربة، وأسرى أوربيين اعتنقوا الإسلام. وتجاوزت هذه الفرق في معظم الأحيان عدد الانكشارية فبلغت ثمانية آلاف.

ويبدو أن خير الدين فعل ذلك ليوازن بهذه القوات الوطنية ونزعة الانكشارية إلى التسلط. واشتهرت بعض القبائل الجزائرية بالتخصص في الخدمة العسكرية لدى العثمانيين مثل قبيلة (الزواوة). وظهرت في الجزائر كذلك طبقة خاصة من الجند العثماني تعرف (بالقولغلان)، أو (القورغلي)، وهي تتكون من أبناء الجند الأتراك الذين تزوجوا بنساء من أهل البلاد. وقد وكل إلى هذه الطبقة في الغالب المحافظة على الأمن الداخلي في الأقاليم، وظل مجلس الجند مرتبطاً بفرقة الانكشارية ورجال البحر، وينظر إلى تلك الطبقات من الجند المحليين على أنها فرق من الدرجة الثانية. ويبدو أن الانكشارية تغاضت عن إنشاء هذه الفرق نظراً لأن غنائم الحروب البحرية كانت توفر لهم مرتبات كافية.

ولما استقر نظام (الدايات)، تكون في مدينة الجزائر ديوان مستقل هو أشبه بمجلس وزراء، إذ إن كل عضو من أعضاء الديوان الخمسة كان يختص بناحية من نواحي الإدارة، فهناك وكيل الخرج المختص بشؤون البحرية، وهناك المختص بالشؤون المالية، ورئيس أمن مدينة الجزائر، وناظر القصر، ورئيس الخيل الذي كان حلقة الاتصال بين القبائل والحكومة.

كان الداي يتخذ مقره في أعلى مدينة الجزائر بضاحية تعرف بالجنينة، حتى انتقل «عمر باشا» سنة ١٢٣٠هـ (١٨١٥م) إلى القصبية أي القلعة في أسفل المدينة على البحر ليكون في مأمنٍ من الاضطرابات التي كثرت في ذلك العصر. ولقد تجمعت لدى (الداي) ثروة ضخمة كانت تستمد من الهدايا التي يقدمها قناصل الدول الأجنبية، ومن نصيبه في غنائم البحر، ثم ما يتلقاه من مبالغ نظير تعيين حكام الأقاليم والنواحي[١].

وكانت ولاية الجزائر في العهد العثماني مقسمة إلى ثلاثة أقاليم رئيسية:

«قسنطينة» في الشرق، وهي أكبر تلك الأقاليم، ويليها إقليم «وهران» في الغرب، وكانت عاصمته (معسكر) التي أصبحت فيما بعد مقر حكومة الأمير عبدالقادر، وقد نقلت عاصمة الإقليم إلى وهران بعد جلاء الإسبان عن الميناء سنة ١٢٠٧هـ (١٧٩٢م)، أما الإقليم الثالث فهو «تيطري» وكانت عاصمته (مدية)، وكان حكام تلك الأقاليم بمثابة ملتزمين يؤدون مبالغ معينة سنوياً إلى الداي، وكان عليهم كذلك أن يقوموا بجمع الضرائب على مسؤوليتهم في الأقاليم بدورها مقسمة إلى قيادات، وتوزع هذه القيادات أحياناً على أساس جغرافي، وأحياناً حسب توزيع القبائل. وقد أبقت الإدارة الفرنسية على هذه الوحدات الإدارية وخاصة في المناطق التي لم ينتشر بها الاستعمار الأوربي، ومازالت المراكز تعرف باسم (القيادة) في شمالي إفريقية حتى وقتنا الحاضر، ويسمى رئيس المركز (القائد)، وفي العهد العثماني كان منصب حاكم الإقليم قاصراً على الأتراك، أما القواد فيختارون من بين الأتراك أو السكان الأصليين على السواء. وجريا على

(١) د. زاهر رياض، المرجع السابق، ص ١٨٢-١٨٣.

عادة الإدارة العثمانية لم يحدث أي تدخل في حياة السكان الاجتماعية، ولذلك ظل النظام القبلي سائداً في الجزائر.

ولكن في خلال القرن الثاني عشر الهجري ظهرت تكتلات قوية من نوع جديد، نتيجة لتزايد نفوذ الطرق الصوفية. ومن أهمها في الجزائر طريقة «الدرقاوية» و «التيجانية». ولهذه الطرق الفضل في صهر القبائل في وحدات اجتماعية أكبر، بل إنها نجحت في إدماج عنصري العرب والبربر، ولكنها كانت تثير القلاقل في وجه الإدارة العثمانية، وقد عمد بعض سلاطين مراكش إلى استخدامها لإثارة الاضطرابات ضد حكومة الجزائر.

ويلاحظ أن اصطدام الإدارة العثمانية برجال الطرق قد تفاقم في بداية القرن الثالث عشر الهجري، فهاجم أحد زعماء التيجانية مدينة قسنطينة واحتلها فترة قصيرة خلال سنة ١٢١٨هـ (١٨٠٣م)، كما أن رجال الطريقة الدرقاوية اشتبكوا مع السلطات العثمانية في وهران سنوات عدة[١].

ولذلك يمكن القول بأن الطرق كانت عامل وحدة وعامل تفكك في الوقت نفسه.

الاحتلال الفرنسي للجزائر:

وكان دور الجزائر في الدفاع عن الإسلام والمسلمين يتمثل في الجهاد البحري الذي استمر قروناً عدة، فقد كان للجزائر العثمانية أسطول ضخم، ثم تطور أسطولها مع تطور فن الملاحقة فغدا في القرن الحادي عشر الهجري من أحدث أساطيل العالم وأقواها. فقد ساهم أكثر من مرة في حماية فرنسا من الخطر الإسباني والألماني، وغدا ميناء طولون الفرنسي قاعدة صديقة

(١) د/ صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، القاهرة ١٩٦٥ ص ٧-١٠.

يكثر أسطول الجزائر من استعمالها. وبلغ من قوة هذا الأسطول أنه حاول مرة إحراق مدينة لندن لولا مسارعة الأسطول الهولندي إلى التدخل لنجدة بريطانيا. وساهم هذا الأسطول في دعم الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية. واعترف حاكم الجزائر باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية. وعقد معها معاهدة صداقة عام ١٢١٠هـ (١٧٩٥م)، ولكن الولايات المتحدة تنكرت للجزائر، وكان أول نشاط قام به الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط هو قصف الجزائر عام ١٢٣٠هـ (١٨١٥م).

وأذل الأسطول الجزائري كثيراً من الدول النصرانية، وأجبرها على دفع أتاوات منتظمة لولاة الجزائر، وتقديم الهدايا لهم، وعقد معاهدات صداقة معهم، فثارت أوربا لهذا الوضع، وأنفت من هذه المهانة، وتكتلت قواها لإرغام الجزائر، على التوقف عن تعرضها لسفن الدول النصرانية، وتدخلت البحرية البريطانية والبحرية الهولندية لإيقاف النشاط الجزائري وذلك بمهاجمة الأسطول الجزائري في عام ١٢٣٠هـ (١٨١٥م)، ثم قام الأسطول الإنجليزي وحده بهجوم آخر في عام ١٢٤٠هـ (١٨٢٥م). وأخيراً تمكن الأسطولان الفرنسي والبريطاني من تحطيم أسطول الجزائر غدراً في (نافارينو) عام ١٢٤٢هـ (١٨٢٧م)، وأصبحت سواحل الجزائر مكشوفة لهجمات الأعداء الذين سارعوا إلى اغتنام الفرصة. وكانت بريطانيا أكثر الدول حماسة وتحدياً للجزائر الإسلامية، ولكن فرنسا استطاعت أن تستعيد زعامتها في هذا المضمار بسبب موقعها من البحر المتوسط وحماستها للدول الكاثوليكية تلك الحماسة التي يصورها (كليرمون) وزير حربية ملك فرنسا بقوله:

«لقد أرادت العناية الإلهية أن تتأثر حمية جلالتكم للقضاء على ألد أعداء النصرانية، ولعله لم يكن من باب المصادفة أن يدعى لويس التقى لكي ينتقم للدين وللإنسانية وربما يسعدنا الحظ لننشر المدنية بين السكان الأصليين وندخلهم في النصرانية». وهذا يؤكد أن الصراع بين الجزائر والدول الأوربية كان صراعاً دينيا نتج عن التعصب الديني، علاوةعلى رغبة الدول الأوربية في السيطرة على الجزائر لموقعها الممتاز وثرواتها الضخمة[1].

ومما دفع فرنسا للتصدي للجزائر فقدانها مستعمراتها خلال حروب نابليون ورغبتها في تكوين إمبراطوريتها مرة أخرى، والحصول على مستعمرات جديدة. ورحبت دول أوربا باتجاه فرنسا إلى الجزائر من وجهة نظر صليبية. وكانت الضائقة الاقتصادية التي عانتها فرنسا عقب الثورة الفرنسية أيضاً هي أحد العوامل المهمة في دفع فرنسا إلى احتلال الجزائر. فقد كانت فرنسا تعاني ضائقة اقتصادية ثقيلة، وكانت دول أوربا تقف موقف العداء من فرنسا إبان زحف نابليون على دول أوربا، ونتيجة لذلك مدت فرنسا يدها تطلب العون الاقتصادي من الجزائر، فاشترت الحبوب بأثمان مؤجلة، وكان التجار اليهود يقومون بدور الوساطة في هذه التجارة، وحلت مواعيد السداد، ولكن فرنسا ماطلت في الدفع، مدعيةً حيناً أن أثمان السلع التي قدّر الدين على أساسها مبالغ فيها. وزاعمةً حيناً آخر أن السلطات الفرنسية لم تتسلم البضائع، كما أصمت آذانها أحياناً عن المطالبة ولاذت بالصمت[2].

(١) د/ صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ص ٨-١٠.

(٢) نفس المرجع.

وفي يوم عيد الفطر ١٢٤٢هـ (٢٧/ ٤/ ١٨٢٧م) ذهب قنصل فرنسا (دوفال) لقصر الداي للتهنئة بهذه المناسبة، فسأله الداي عن السبب في أن ملك فرنسا لم يرد على رسالة الداي التي كان قد أرسلها منذ مدة، فكان رد القنصل جافا غليظاً يحمل في ألفاظه ترفع جلالة الملك عن مكاتبة الداي، وقد أثار هذا الردّ داي الجزائر فصرخ في وجه القنصل ملوحاً بالخروج من حضرته، وكان الداي يحمل مروحة بيده ادعى القنصل أنها اصطدمت بوجهه، وعدّت حكومة فرنسا هذه إهانة لها وللشعب الفرنسي، وهددت بالانتقام المسلح، وحاصرت ساحل الجزائر، وبدأت اتصالات لتسوية الموقف بالطرق السلمية ولكن دون جدوى لأن نية فرنسا المسبقة تكمن في احتلال الجزائر، ولأنها اصطنعت الأسباب لتسويغ الاحتلال، وشرعت فرنسا في الاستعداد للقتال وأتمت استعداداتها عام ١٢٤٦هـ-١٨٣٠م). وأبحرت ١٠٣ سفن حربية فرنسية، و ٤٠٠ سفينة نقل تحمل أربعين ألف جندي، وثلاثة آلاف مدفع، بقيادة المارشال (بورمون) قاصدة الجزائر. ونزلت هذه القوة على البر، واحتلت (سيدي فرج) ١٢٤٦هـ، وهزمت القوات الجزائرية بعد خمسة أيام من قتال مستميت. وفي أقل من شهر استسلم الداي، وسلم مدينة الجزائر، وغادر الداي الجزائر إلى الإسكندرية، وتوفي فيها بعد ثمانية أعوام. ويقال إن الفرنسيين وجدوا في خزانة الجزائر ٢٥ مليون فرنك، ومثلها فضة إضافة إلى أشياء ثمينة أخرى.

ولكن احتلال مدينة الجزائر لم يؤد إلى خضوع البلاد جميعها. فلم يكن الداي إلا حاكماً على مقاطعة الجزائر وحدها، وكان على الفرنسيين أن يخضعوا العمالات الأخرى، وهي قسنطينة، ووهران. واستمرت مقاومة

(أحمد بك) صاحب قسنطينة إلى عام ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م)، وأتم الفرنسيون احتلال الولاية عام ١٢٥٥هـ (١٨٣٩م). أما (حسن بك) حاكم وهران التركي فقد انتهت مقاومته عام ١٢٤٩هـ (١٨٣٣م)[١].

سياسة فرنسا في الجزائر:

اتجهت سياسة فرنسا في الجزائر نحو الوصول إلى هدفين هما: فرنسة السكان، وفرنسة الأرض. وفيما يتعلق بفرنسة أرض الجزائر، أعلنت فرنسا أن الجزائر قطعة طبيعية من فرنسا، وأن المنطقة الشاطئية جزء لا يتجزأ من فرنسا نفسها. وأخضع العلم للسياسة.

فقد أعلن العلماء الجيولوجيون الفرنسيون أن الشمال الإفريقي كان منذ القدم متصلاً بالساحل الجنوبي لفرنسا في سلسلة جبال واحدة تصدعت في العصور الجيولوجية القديمة، فكان مضيق جبل طارق، ومضيق مسنا.

وزادت مبالغة الفرنسيين، فأعلن ساستهم أن الشمال الإفريقي ألزم لفرنسا من الناحية الاجتماعية والعمرانية من سهول نورماندى بشمالي فرنسا نفسها.

وبناء على ذلك، عينت فرنسا المقيم العام حاكماً على الجزائر، وهو مسؤول عن جميع الإدارات الحكومية التي يدير كلاً منها فرنسى أيضاً، ويباشر العمل فيها مئات من الموظفين الفرنسيين، وتنقسم الجزائر إلى ثلاث مديريات فرنسية: قسنطينة، والجزائر، ووهران.

أما فرْنَسة السكان، فقد اتخذت الحكومة الفرنسية طريقتين: -

أولاهما: محاولة فرنسة الجزائريين.

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٢٨-٣٠.

والأخرى: جلب أعداد كبيرة من الأوربيين عامة، ومن الفرنسيين خاصة ليستوطنوا الجزائر[1].

ولم يكن الطريق الأول مثمراً، فلم يقبل السكان العرب أن يكونوا فرنسيين، وتبعا لذلك اتجهت فرنسا إلى القضاء على الشعب الجزائري وتشريده. ولم يستجب للفرنسة من سكان الجزائر إلا اليهود الذين لا يدينون بالولاء لأحد من غير اليهود مهما أظهروا، ومن المعلوم أن بلاد المغرب لا يوجد فيها من غير المسلمين إلا يهوداً.

ولجأ الفرنسيون إلى الطرق الأخرى وهي استقدام الأوربيين، ونجحوا في ذلك، وأصدرت فرنسا قانون الجنسية، وهو يضفي الجنسية على كل مواطن أوربي يولد في الجزائر.

وفي سنة ١٣٣٩هـ (١٩٢٠م) صدر دستور الجزائر الذي أصبح كل جزائري بمقتضاه مواطناً فرنسياً، ولكن نصت المادة الثلاثون منه على أن تكون هناك فئتان من الجزائريين أولاهما فرنسية بحتة، وهي التي تضم الأوربيين والمستعربين من الذين ينتمون للإسلام التي وهم الذين قبلوا التعامل وفقا للقوانين الفرنسية حتى في الأحوال الشخصية، والأخرى فرنسية محلية وهي التي تضم المسلمين الذين خضعوا للقوانين الفرنسية محتفظين بالتعامل في الأحوال الشخصية وفقا للقوانين الإسلامية.

وقد أدرك الجزائريون أن هذا طلاء خدّاع، لا يقصد به مساواة الجزائري بالفرنسي، بل يقصد إحكام قبضة المستعمر على البلاد وابعاد المسلمين عن

(١) د/ زاهية قدورة، مرجع سابق، ص ٤٩٤.

الأحوال الشخصية الإسلامية، فقد كان ممثلو الجزائر في المجلس النيابي الفرنسي قلة وصلت أحياناً إلى شخص واحد، وكان الفرنسيون المقيمون في الجزائر يعيشون في الأحياء الراقية، وتيسر لهم سبل الحياة ولأولادهم سبل التعليم، ولم يكن الجزائريون يعيشون بشيء من ذلك، لذا فإنهم قاوموا الجنسية الفرنسية ولم يقبلوها، إذ شعروا بالتمييز[1].

وأسفر العداء، وسارت فرنسا في طريقها تحارب، وتبيد وتشرد، وتنشر الجهل والفقر بين الجزائريين، ومن أهم وسائل السياسة الفرنسية في الجزائر:

١- محاربة اللغة العربية والإسلام، فقد عمدت فرنسا إلى القضاء على الوحدة الوطنية الجزائرية بالقضاء على اللغة والدين، فجعلت اللغة الفرنسية لغة الدولة الرسمية، ومنعت العرب من افتتاح مدارس وكتاتيب إلا بأمر المقيم الفرنسي، كما حرمت المدارس الأهلية العربية، وأغلقتها بحجة ضروة معرفة مدرسي المدرس للغة الفرنسية.

كما اتجهت سلطات فرنسا إلى مقاومة الإسلام، فقد جاء في تقرير رسمي رفعته لجنة التحقيق الفرنسية إلى الملك شارل العاشر سنة ١٢٤٩هـ (١١٨٣٣م)، يقول التقرير: لقد أهدرت السلطات الفرنسية حقوق الشعب وداست مقدساته، وسبلت حرياته... وضمت السلطات الفرنسية أعيان الأوقاف الدينية إلى مصلحة الأملاك، واعتدت على الملكية الفردية، ودنس جنودها المساجد ونبشوا القبور، وانتهكوا حرمات منازل المسلمين... وأعدمت السلطات الفرنسية شيوخاً من الصالحين لأنهم تجرأوا على الشفاطة لمواطنيهم... وألقت

(١) David Gordon, The Passing of Algeria, London 1966, p. 14-16.

السلطات في السجون بعض شيوخ القبائل الأبرياء لأنهم آووا جنوداً مسلمين كانوا قد فروا من المدينة، وأنعمت هذه السلطات بالأوسمة على الخونة الذين باعوا بلادهم باسم المفاوضة. . . وجملة القول: إن السلطات الفرنسية فاقت في تصرفاتها الوحشية جرائم البرابرة الذين جاءتهم قواتنا لتحمل إليهم نور المدنية، فكيف يجوز لنا بعد ذلك أن نشكو من مقاومة الجزائريين للأحتلال، وقد لجأت فرنسا إلى تهديم المساجد، وإضعاف القضاء الشرعي، والاستيلاء على أموال الأوقاف، وتعيين الإمام والمفتي الموالي للإدارة الفرنسية[1].

٢- الابادة والتشريد: فقد عملت فرنسا على إبادة الجزائريين أو تشريدهم منذ ظهرت استحالة فرنستهم، ويلقي هذا التقرير الضوء على هذه السياسة: يقول المؤرخ كريستيان في كتابه (إفريقية الفرنسية):

تلقى الجند أمراً من القائد العام الجنرال (روفيفو) بالخروج من مدينة الجزائر ليلة ٢٦ من ذي القعدة من عام ١٢٤٨هـ (٢٦ من نيسان عام ١٨٣٢م) ففاجأ بهم قبيلة (العوفية) عند الفجر، وهي نائمة تحت خيامها، وأمعن في ذبح أولئك المساكين الذين لم يستطع أي واحد منهم الدفاع عن نفسه، وهكذا وقع قتل كل نفس حية في القبيلة دون أي تمييز بين جنس وسن. وعند الرجوع من هذه الحملة المخجلة كان الفرسان الفرنسيون يحملون رؤوس القتلى على أسنة رماحهم.

ويقول الجنرال شانقاونيي: لقد كانت التسلية الوحيدة التي أستطيع أن أسمح بها للجند أثناء فصل الشتاء، هي السماح لهم بغزو القبائل

(١) الأمير محمد بن عبدالقادر الجزائري، تحفة الزائر، ص١٣٤-١٣٦، بيروت ١٩٩٤م.

المعادية التي تسكن بين (وادي الحراش) و (بورقيقة). ويقول المؤرخ (دبو زايد) عن ذلك ما نصه: أما الغنيمة من الحيوان فقد بيعت لممثل قنصلية الدانمرك. وأما بقية الغنائم الصامتة فقد عرضت للبيع في سوق (باب عزون)، وكان من بين الغنائم أساور نساء وهي لا تزال في أيديهن المقطوعة، وأقراط نساء لا تزال تلتصق بها قطع من آذانهن. ثم وزع ثمن كل ذلك على السفاكين من رجال القطعات الفرنسية. وفي ذلك اليوم أصدرت السلطة أمرها لسكان الجزائر المسلمين، بأن يضيئوا ليلا حوانيتهم إظهارا لسرورهم بذلك الانتصار.

أما حديث حريق الكهف الذي آوت إليه قبيلة بأسرها. سنة ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م) فارَّةً من أمام الجنود الفرنسيين، فقد صار مضرب المثل في الخسة والدناءة والوحشية، إذ ما كاد الجنود يكتشفون ذلك الكهف الفسيح حتى وضعوا أمامه وعلى مداخله أكواما من الحطب والقش، ثم أوقدوا فيها النيران، واستمروا يغذون تلك النار ليلة كاملة وما أن جاء الصباح، ودخل الجند الكهف حتى كانت جثت ٧٨٠ من الضحايا البريئة بين رجال ونساء وأطفال، مفككة الأوصال ممزقة الأشلاء، تحت أقدام الثيران والحيوانات التي دفعتها غريزتها لطلب النجاة، فداست كل شيء، ثم لقيت حتفها مع الناس.

ومن أفظع ما شوهد داخل الكهف، رجل أسلم الروح وهو ممسك بقرني أحد الثيران وخلفه امرأته وابنه الصبي، وكأنه كان يدفع عنها الثور الهائج من شدة اللهب، وقد مات الجميع على ذلك الوضع. ولما وصف أحد النواب الفرنسيين هذه الأساليب بالوحشية، أجاب رئيس

الحكومة بأن هذه الأعمال قد تكون وحشية لو أن الحرب كانت في أوربا، أما في إفريقية فهذه هي الحرب بعينها. وهناك حالات كثيرة من وسائل الإبادة والتشريد التي ارتكبتها فرنسا في حق الشعب الجزائري[1].

٣- الاستيلاء على مصادر الثروة: استولت السلطة الاستعمارية الفرنسية على أكثر الأراضي وأخصبها، وأراضي الأوقاف الإسلامية، وقد أقامت فرنسا في هذه المساحات مستعمرات زراعية يملكها الأوربيون، في حين لا يملك الجزائريون إلا الأراضي القاحلة، ولم يقف الاستعمار عند الأرض الزراعية، بل تعداها إلى جميع مصادر الثروة، فاستولى على الثروة المعدنية، ومراكز الصناعة، وأسواق التجارة.

٤- حرمان الجزائريين من العلم: استطاعت فرنسا أن تمنع انتشار المدارس الأهلية التي تقوم بتعليم اللغة العربية والدين الإسلامي، وفتحت مدارس فرنسية تهتم باللغة الفرنسية والتاريخ الفرنسي والحضارة الفرنسية، ومع ذلك لم تكن المدارس الفرنسية مفتوحة لأبناء الجزائر، وإنما كانت للفرنسيين والأوربيين، وكان أبناء الجزائر فيها قلة غرباء في ديارهم وتبلغ نسبتهم حوالي ١٠٪، ففي حين يوجد ١٥٠ ألف طالب أوربي نجد أن الطلاب الجزائريين يبلغون ٢٠ ألفا فقط من أصل ٢٠٠ ألف طالب في سن التعليم. أما التعليم الثانوي فقد بلغ عدد الطلاب الجزائريين ٥٣٠٠ في حين بلغ عدد التلاميذ الأوربيين ٣٤٨٦٨، وطلاب الجامعة ٥١٤٦ من بينهم ٥٥٧ طالباً جزائرياً.

(١) المرجع السابق، ص ١٥٩-١٦٥.

وبسبب هذا الحرمان، كان بعض الجزائريين يعلمون أولادهم داخل المنازل في سرية تامة. أما الغالبية العظمى فقد شملها الجهل والأمية.

٥- المرأة الجزائرية: اتجه الاستعمار إلى المرأة الجزائرية بهدف خلعها من المجتمع الإسلامي ودفعها نحو المجتمع الغربي، بحيث تكون المرأة وسيلة لصهر المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي مبتدئا بنزع الحجاب والدعوة إلى السفور وفشلت هذه المحاولات. وحافظ شعب الجزائر على إسلامه وتقاليده، وخرج من كفاحه مزهواً مرفوع الرأس، وقاوم مقاومة عنيدة انتهت باستسلام المستعمر[١].

حركات المقاومة الجزائرية:

ما أن وضع الاستعمار أقدامه في الجزائر حتى هبت ثورة القبائل عنيفة صارمة، وكان يقودها محيي الدين الحسني أحد زعماء الأشراف، فظل يحارب سنتين ثم تخلى عن القيادة سنة ١٢٤٨هـ (١٨٣٢م) لابنه البطل الأمير عبدالقادر الذي لقب نفسه بالجزائري، لتكون ثورته تمثل الجزائر كلها، ولمصلحة الشعب الجزائري كله، والتف حول الأمير عبدالقادر آلاف من الشبان، وأيدته القبائل تأييداً تاماً، وأعلن الجهاد على المستعمرين الكفرة، فقد كان الأمير عضواً في الطريقة الدرقاوية الصوفية مما جعل كفاحة يتسم بالجهاد، وبفضل نضال الأمير ورجاله لم يستطع الاستعمار أن يتعمق في داخل البلاد، وظل المستعمر على الساحل مهدداً بهجمات القوى الوطنية التي تعمل بصدق وإيمان لتحرير البلاد، وسيطر الأمير عبدالقادر وقواته على ثلثي أرض الجزائر، فلما رأت فرنسا قوة الأمير عبدالقادر،

(١) د/ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ٧٥-٨٠.

لجأت إلى سياسة المفاوضات فعقدت معاهدة معه عام ١٢٥٠هـ (١٨٣٤م) تخلى الفرنسيون بموجبها عن ولاية وهران باستثناء وهران نفسها. ثم حاول الفرنسيون بعد تمام اغتنام فرصة ثورة القبائل على الأمير واستنجادهم بهم، فحاولوا إخضاعه، ولكنه هزمهم في معركة نهر (المقطع) في عام ١٢٥١هـ (١٨٣٣م). وتمكن القائد الجديد المارشال (كلوزل) من احتلال المعسكر، ولكنه عقد مع الأمير صلحاً مماثلاً للصلح الأول في عام ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م). ودام الصلح الجديد سنتين. نشب القتال مرة أخرى بين الطرفين في عام ١٢٥٥هـ (١٨٩٣م). واضطر الأمير إلى الفرار إلى مراكش للاستنجاد بسلطانها الذي حاول مساعدة الأمير، ولكن الفرنسيين هزموا سلطان مراكش في عام ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م)، وأجبروه على توقيع صلح تعهد بموجبه بإجلاء الأمير عبدالقادر.

وانقض عبدالقادر على الفرنسيين سنة ١٢٦٠هـ (١٨٤٦م)، ولكنه اضطر إلى الاستسلام في عام ١٢٦١هـ (١٨٣٧م) لانقطاع المساعدات عنه. وبقي أسيراً إلى عام ١٣٠١هـ (١٨٨٣م). وخلف ولدين هما محيي الدين ومحمد باشا وقد ذهب الأول إلى مراكش عام ١٢٨٧هـ (١٨٧٠م) واشترك في ثورة المقراني دون علم أبيه[١].

وبعد استسلام عبدالقادر أصدرت فرنسا مرسوماً أعلنت بموجبه أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الأرض الفرنسية. ولكن الجزائر لم تستسلم، ورفضت الانضمام والدمج، وحمل ثقل النضال في الفترة الأولى رجال القبائل، واضطر الجنرال (راندون) إلى شن حملات انتقامية عنيفة ضد

(١) عبدالله شريط ومحمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، الجزائر ١٩٦٥، ص ٢٠٧-٢١٠.

القبائل الصغرى والكبرى. ولم تهدأ القبائل، إذ ثار بعد ذلك (بنو سناسن) عام ١٢٧٦هـ) (١٨٥٩م) و (أولاد سيدي الشيخ) جنوبي وهران (١٢٨١-١٢٨٤هـ)(١٨٦٤-١٨٦٧م) والمقراني (١٢٨٨- ١٢٨٩هـ) (١٨٧١-١٨٧٢م) و (أولاد سيدي الشيخ) و (أولاد أبي عمامة) (١٢٩٩هـ) (١٨٨١م)، وبنو زيد بقيادة الحاج سعيد بن عبداللطيف (١٣٣٤-١٣٤٠هـ) (١٩١٥-١٩٢١م).

ولعل أهم هذه الثورات ثورة محمد المقراني التي أيده فيها المرابط محمد حداد، وقد انضم إليه مئة ألف مقاتل، استطاع المقراني أن يكتسح بهم قوات فرنسا، وأن يستولي على منطقة كبيرة من الجزائر حتى أصبح غير بعيد عن العاصمة. وثار المقراني نتيجة قوانين الجنسيةَ الفرنسيةَ التي منحت اليهود الجزائريين -وعددهم حوالي مئة ألف - الجنسية الفرنسية، وهاجم سوق (أهراس) و(المليئة) واحتل الثوار أو رغلة. ودارت ٣٤٠ معركة بين المجاهدين وقوات الاستعمار، واستشهد ستون ألف جزائري، وقتل عشرون ألف فرنسي. وارتكب الفرنسيون شتى أنواع الفظائع. وشملت الثورة ولاية (قسنطينة)، ولكن لم تتأثر بها (وهران). واستشهد المقراني في ١٢٨٩هـ (١٨٧٢م)، وتولى أخوه مكانه حتى سقط أسيراً في مطلع العام التالي. فانتهت الثورة. وأعدمت السلطات ستة آلاف شخص وصادرت خمسة ملايين دونم أرض، وأبعدت إلى جزر كالدونيا محمد حداد وولديه وأبا مزراق[1].

(١) د/ صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ٢٠-٢١.

واتجه نضال الجزائريين خلال النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري اتجاها سياسيا كان أبرز من النضال العسكري. فقد تأسس عام ١٣٢٨هـ (١٩١٠م) لجنة وطنية برئاسة المحامي أبي دربة وعضوية الصحفي صديق دوران والمالي الحاج عمار، سعت لتحقيق الجامعة الإسلامية والارتباط بالحركات التحررية القائمة في العالم الإسلامي. وبعد الحرب العالمية الأولى شكل وفد الضباط الجزائريين برئاسة الأمير خالد بن الهاشمي بن عبدالقادر وفداً سافر إلى فرنسا ليطالب مؤتمر الصلح بإنصاف الجزائر، ومنحها الاستقلال بموجب حق تقرير المصير، كما قدم الوفد مذكرة أخرى إلى الرئيس الأمريكي ولسن. وأسس خالد كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين التي كان من أهدافها الحصول على جميع الحقوق للجزائريين، وإيقاف الهجرة وتحسين الأحوال الاجتماعية. وأصدروا جريدة (الإقدام). وذهب خالد إلى باريس عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م) ليؤسس مع الحاج عبدالقادر الجزائري وعلي الحمامي المراكشي لجنة الدفاع عن شمالي إفريقية التي أصدرت جريدة الإقدام. واضطر خالد إلى مغادرة بلاده والذهاب إلى دمشق حيث بقي يدعو لقضية الشمال الإفريقي. وتوفي خالد في دمشق عام ١٣٥٤هـ (١٩٣٥م).

وعد الشيوعيون الفرنسيون الدعوة لتحرير الجزائر وتونس حماقة خطيرة على الرغم من أن الكومنترن كان قد طالب في ١٣٤١هـ (١٩٤٣م) بتحرير الجزائر. وأظهر الشيوعيون الفرنسيون في الجزائر أنهم لا يقلون تمسكا بفرنسة الجزائر عن غيرهم من الفرنسيين. وهكذا كان الشيوعيون في فرنسا ومستعمراتها من دعاة تثبيت دعائم الإمبراطورية الفرنسية[1].

(١) د/ صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ص٢٧.

واتخذ النضال في الجزائر سبيلاً أكثر شعبية بعد فشل حركة الأمير خالد. فقد أسس (مصالي الحاج) منظمة (نجمة شمالي إفريقية) عام ١٣٥٤هـ (١٩٣٥م)، وأعلنت الجمعية أن غايتها هي الدفاع عن المصالح المادية والأدبية والاجتماعية للمسلمين المغاربة، وتربية أعضاء الجماعة. وانضم إليها حتى عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٧م) خمسة آلاف عضو. واستطاعت أن تعقد اجتماعاً برئاسة (مصالي الحاج)، وطالبت بتحسين أحوال الجزائريين، وجعل التعليم باللغة العربية اجبارياً. ولكن فرنسا ضاقت ذرعاً بهذه المطالب فحلّت الجمعية. ومع ذلك واصلت الجمعية نشاطها سراً باسم (حركة النجمة المجيدة). وأصدر مصالي الحاج في فرنسا عام (١٣٥٩هـ/ ١٩٣٨م) جريدة (الأمة) التي أسمعت البلاد صوت الجمعية. ورفعت الجمعية مذكرة لعصبة الأمم شرحت فيها فظائع فرنسا في الجزائر. وتمكنت النجمة المجيدة من عقد مؤتمرها الثاني عام ١٣٥٩هـ (١٩٣٨م) أعلنت فيه أن مطالب البلاد هي:

١- استقلال الجزائر.
٢- جلاء القوات الأجنبية.
٣- تأسيس جيش جزائري.
٤- حرية الصحافة والاجتماع.
٥- حق الجزائريين في الوظائف.
٦- جعل اللغة العربية لغة رسمية.

ثارت ثائرة الفرنسيين لهذه المطالب، واعتقلت السلطات الفرنسية الحاكمة زعماء النجمة المجيدة بدعوى تنظيم جمعية ممنوعة، ودعوتهم الجنود الجزائريين للثورة ودخل السجن (مصالى الحاج) و (أيماش عمار) و (بلقاسم). ولكن الاعتقال لم يفت في عضد الحركة التي واصلت نشاطها باسم (الاتحاد الوطني لمسلمي الشمال الإفريقي). ونجحت الحركة في حمل

السلطات الفرنسية على إخلاء سبيل المعتقلين[1].

وعاد الزعماء للنضال مرة أخرى متحررين من النفوذ الشيوعي واليساري ليكافحوا في جو وطني عربي إسلامي، فعادت السلطات الفرنسية إلى اعتقال (بلقاسم) و (إيماش) وفر (مصالي الحاج) إلى جنيف ليعمل مع الأمير (شكيب أرسلان).

ونشأت في الجزائر عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٥م) حركة من نوع جديد هي (جمعية العلماء المسلمين) التي أسسها (عبدالحميد بن باديس) تلميذ جامع الزيتونة والدعوات السلفية، وأصدر ابن باديس جريدة (الشهاب) الأسبوعية ثم جعلها شهرية. وافتتحت الجمعية عدداً من المدارس، وأرسلت البعثات إلى الجامعات الإسلامية في تونس، والمغرب، ومصر وإلى مدارس الشام، والعراق. وكان شعار الجمعية: شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتمي. وطالبت الجمعية في مؤتمرها التاسع بالاعتراف باللغة العربية لغة وطنية، ومنح حرية الدين والعبادة، وإعادة الأوقاف إلى الإدارة الإسلامية، وتنظيم المحاكم الشرعية. كانت دعوة دينية سلفية تقاوم الاندماج، وتحض على المحافظة على الصبغة العربية الإسلامية للجزائر، وكان ابن باديس مسالما مهادنا للمستعمر. وقويت الحركة بعد عودة الشيخ (البشير الإبراهيمي) والشيخ (الطيب العقبي) من الشرق. وازداد تطرف الجمعية بعد أن تخلصت من المؤسس نفسه الذي توفى عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م)، وكان مسالماً سياسياً كما تخلصت من (العقبي) بعد عام ١٣٥٦هـ(١٩٣٧م) الذي استقال لأن الجمعية رفضت تجديد الولاء لفرنسا. وبزعامة البشير الإبراهيمي أصبحت الجمعية أكثر تعاوناً مع المشرق العربي[1].

(١) عبدالله شريط ومحمد الميلى، الجزائر في مرآة التاريخ، ص٢٢١-٢٢٣.

(٢) د/ صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ص ٣١.

وبرز نشاط فئة جديدة عرفت بالمنتخبين. وهم النخبة المسلمة التي تخرجت من المدارس والمعاهد الفرنسية. وتفرنست ثقافةً، وتفكيراً، وسلوكاً، وانقطعت صلتها باللغة العربية وغالباً ما جهلتها. إلا أنها ترتبط بالعاطفة الإسلامية. وكان همها الأول هو حل مشكلة علاقاتها مع فرنسا، فهم يريدون مساواةً في الحقوق مع الاحتفاظ بأحوالهم المدنية وبدينهم، وطالب بعضهم، ولا سيما الدكتور (الزناتي) في جريدته (صوت الأهالي)، بالتحسن الكلي الاجباري بدون قيد أو شط، وإلغاء القوانين الجائرة، وجعل العربية لغة رسمية، وتطهير الوظائف، وإتاحة الفرصة لانتخاب نواب جزائريين. وشكلوا اتحاد المنتخبين برئاسة الدكتور (ابن جلون) وضم (الأخضري) و (فرحات عباس) و (سعدان). وتبنوا مشروع الفرنسي (موريس فيوليت) حاكم الجزائر السابق ١٣٤٤-١٣٤٦هـ (١٩٢٦-١٩٢٨م) الذي اقترح منح الجزائريين حق التصويت دوما إخلالا بأحوالهم الشخصية.

وفي عام ١٣٥٥هـ انعقد المؤتمر الإسلامي في الجزائر، وألقى (مصالي الحاج) خطابا أعلن فيه أن المطلب الأساسي هو الاستقلال. ولكن الحكومة الفرنسية الاشتراكية حاولت إيجاد شرخ في الحركة الوطنية الجزائرية بسيطرة الشيوعيين الجزائريين عليها إلا أنها لم تفلح.

ولم ييأس (مصالي الحاج) بل ألف حزبا جديداً سماه حزب (الشعب الجزائري) ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) وأقام هذا الحزب استعراضاً رفع فيه العلم الجزائري أول مرة وأعلن شعاراته: العربية لغتنا، والإسلام ديننا، والأرض للفلاح. ودعا إلى إقامة مجلس نيابي جزائري، وإلى مقاومة الامتزاج والاستعمار.

واعتقل (مصالي الحاج) ولكن الحزب واصل نشاطه، وعقد في مطلع عام ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م) مؤتمره الثاني في باريس. وانتخب (مصالي الحاج) وهو معتقل نائباً، فألغت السلطات الانتخاب. ولكن عندما نشبت الحرب عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م) أعلن مصالي الحاج حل الحزب، وأوقف إصدار جريدتي، المجلس النيابي الجزائري، والأمة. ومع ذلك لم يعفه هذا من صدور حكم عليه عام ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) بالسجن ١٦ سنة، وبالنفي ٢٠ سنة، وبالتجريد من الأملاك.

وتأسس في منتصف عام ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م) التجمع الفرنسي الإسلامي، وانضم إلى التجمع رابطة العلماء، والنقابيون، والمحاربون القدماء، وحزب الشعب وممثلون أوربيون للنقابات والحزب الاشتراكي الفرنسي، والحزب الشيوعي الفرنسي، في حين رفض فرحات عباس الانضمام إليهم. ودعا التجمع إلى تحقيق مطالب الجزائر بتوثيق الصلات مع التجمع الشعبي الفرنسي. أما فرحات فقد صحا من تفكيره القديم وبدأ، ككثيرين غيره بالتخلي عن فكرة الامتزاج والاندماج، وأسس في العام نفسه حزب الاتحاد الشعبي الجزائري للفوز بحقوق الإنسان والمواطن ودعا إلى العمل الشعبي لتحقيق أهدافه. وألف فرحات كتاب (الشبيبة الجزائرية)، وتزعم حركة حزب البيان[1].

ولم يتغير الموقف السياسي بعد دخول قوات الحلفاء في أواخر عام ١٣٦١هـ (١٩٤٢م). فقد بقي المعتقلون في السجون. وواصل حزب الشعب نشاطه بزعامة الكتور الأمين. ثم ألف أعضاء حزب الشعب عام

(١) د/ صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ص٤٧-٤٩.

١٣٦٥هـ بعد عودة مصالى الحاج من منفاه حزبَ (انتصار الحريات الديمقراطية)، وهو حزب نيابي لا ينادى بالاستقلال التام، ولكنه دعا في بيانه المطبوع، وفي مؤتمره الثاني في ١٣٧٢هـ (١٩٥١م) إلى الغاء النظام الاستعماري، وتأسيس جمهورية ديمقراطية اشتراكية، ومجلس تأسيسي ذي سيادة بالانتخاب العام.

وأسس فرحات عباس حزب (البيان). ثم حزب (أصدقاء البيان الجزائري). وقدم الحزب في ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) مطالبه لدول الحلفاء، وهي أن يكون جمهورية جزائرية داخل الاتحاد الفرنسي. فأبعدت السلطات الفرنسية (عباساً) و (السايح)، ولكن هذا لم يفت في عضد الحزب. وأضرب الممثلون الجزائريون في ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) فاعتقلوا، وعزلوا. وصدر في ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م) قانون المساواة الذي عد الجزائريين مواطنين فرنسيين، ولكن ذلك لم يرض وطني ما بعد الحرب. وألف البيان مع مصالى الحاج في مطلع عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م) جبهةً واحدةً.

بطش الفرنسيون بكل القوى المناضلة، وأوقعوا بالمنادين بالاستقلال ضروباً من العسف، كان منها القتل، والنفي، والسجن، وصل العام ١٣٦٤هـ (اليوم ٨ أيار ١٩٤٥م) وقتَ احتفال الحلفاء بالانتصار على المحور فخرج الجزائريون يهتفون بمطالبهم في الحرية، والاستقلال في مظاهرة كبيرة، فاعتدى عليهم الجنود الفرنسيون، كما اعتدوا على غيرهم من الآمنين، وحدثت مذبحة رهيبة شملت الرجال والنساء والأطفال، وكان الدم يجري في الشوارع أحمر قانيا، ودمرت قرى كاملةً، وحلت كل الهيئات، وزج بأنصارها في السجون، ودفن بعض المثقفين أحياء، وبلغ

عدد الشهداء ٤٥ ألف شهيد[١].

اتجه الشاب الجزائري إلى الكفاح المسلح بعد أن رأوا عقم المحاولات السلمية، واستمرار فرنسا في بطشها واضطهادها. وشكلت تنظيمات سرية منذ عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م) تمخضت في النهاية عن ظهور جبهة تحرير الوطن الجزائري، وقيام الثورة الجزائرية الكبرى في عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٤م).

وفي مطلع شهر صفر ١٣٧٤هـ (ايلول ١٩٥٤م) تفجرت ثورة الجزائر الكبرى، وكانت ثورة من نوع جديد أعدت لها بالتدريب العسكري وتكوين القوات الفتيَّةُ هي: جبهة التحرير الوطني «وسمي جيشها: بجيش التحرير الجزائري». وما أن ظهرت جبهة التحرير الوطني الجزائرية حتى انضمت إليها معظم الأحزاب السياسية بعد أن حلت نفسها، ولم يبق خارج هذه الجبهة إلا جماعة مصالي الحاج الذين أنشأوا جيشا باسم الحركة الوطنية الجزائرية.

وقد ظن الفرنسيون أن تلك الحركة ذات نطاق محدود. لكن الأمور تكشفت بعد نشوب الهجمات القوية شمال قسنطينة في أول يوم من عام ١٣٧٥هـ (١٩من آب ١٩٥٥م). وحينذاك أدرك الفرنسيون أنهم أمام وضع جديد، تسنده ثورة عسكرية مدربة، وأمام شعب استعد كثير من أفراده للكفاح المسلح، وبخاصة بعد أن اشتركوا جنوداً مرتزقة مع فرنسا في حرب الهند الصينية، وتدربوا على حرب العصابات.

---

(١) David Gordon, The Passing of Freneh Algeria, p. 59.

حاول الفرنسيون أن يلجأوا إلى أساليبهم القديمة التي ما كانوا يتورعون فيها عن قتل الألوف، والعمل على إبادة الشعب إن اقتضى الأمر ذلك. السياسيون فقد رأى الكثير منهم أمام نجاح ضربات جبهة التحرير أن يتخلوا عن سياستهم التقليدية، وقد أخلص بعضهم في تخليه وانضمامه إلى الجبهة الجديدة، وربما كان هناك عدد منهم رأى أن أطماعه تكون أقرب إلى التحقيق بانضمامه إلى هذه القوة الصاعدة[1].

وحينما حل عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م) كان رئيس الوزارة الفرنسية (غي موليه) قد عين الجنرال (كاترو) وزيراً مقيماً في الجزائر، ثم ذهب لزيارة الجزائر، فقوبل من الفرنسيين المستوطنيين بمظاهرات ومطالب أساسها الشك في ولاء (كاترو) بفكرة التشدد في القضية الجزائرية، فقد خيل إليهم أنه كان متحرراً في نظرته إلى هذه القضية. وقد قدم لهم (غى موليه) الوعود على حساب الشعب الجزائري، وغيَّر الوزير المقيم فعين مكانه «لاكوست» وزوده بصلاحيات واسعة لإخماد الثورة الجزائرية. ولم تكن عند (لاكوست) وسيلة إلى ذلك إلا الأساليب العسكرية. وهنا تضخم عدد الجيش الفرنسي في الجزائر حتى بلغ ما يقارب نصف مليون. وكانت فرنسا تستشعر خزياً من جراء هزيمتها في الهند الصينية. وشعر العسكريون أنهم لا يريدون أن تقع بهم هزيمة مماثلة في الجزائر. وفشلت كل محاولات فرنسا في القضاء على الثورة[2].

(١) عبدالله شريط ومحمد الميلى، الجزائر في مرآة التاريخ، ص ٢٣٢.
(٢) صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ص ٤٨-٥٠.

ولـم يفد هذا الجيش الجرار في القضاء على الثورة، فتلفتت فرنسا تحاول القضـاء على ما اعتقدت أنه من أسبابها، خارج حدود الجزائر، فوضعت الأسلاك المكهربة بين الجزائر وتونس من ناحية، وبينها بين المغرب من ناحية أخرى. وكـان الخط بين الجـزائر وتونس يحرسـه أربعـون ألف جندي، ويصونه ٢٥٠٠ عامل فني، ثم دبرت مع بريطانيا وإسرائيل مؤامرة السويس الشـهيرة في عام ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م)، محاولة بذلك القضاء على النظام القـائم بمصـر الذي تظنه يساند الجـزائر بالسـلاح والدعـاية. لكن كل هذه الاجراءات لم تنجح في إطفاء لهيب الثورة الجزائرية التي أثبتت قوتها وارتباطها بجذور شعبية واسعة وذلك بفضل عملياتها الهجومية الواسعة الكثيرة التي لم يستطع الفرنسيون بشتى وسائل القمع أن يقضوا عليها، ومن هذه المعارك: معركة الجرف الثانية ١٣٧٦هـ (١٩٥٦م)، ومعركة كاتينا، ومعركة جبل بوزقرة، ومعارك جبل عمور ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م). وشاع أمر الثورة الجزائرية في جميع أنحاء العالم، ووجدت المؤيدين في كل قطر حتى في فرنسا نفسها التي ثار بعض مفكريها على الفظائع التي كانت ترتكب ضد الوطنيين الجزائريين.

وارتكبت فرنسا حماقات أخرى منها، اختطاف (أحمد بن بلا) ورفاقه وهم مسافرون بالطائرة من المغرب إلى تونس، بعد أن ضمنت عدم التعرض لهم. فباعدت بذلك كل امكانية للتباحث لإيجاد حل ما، وكان سلطان المغرب حينذاك يحاول التوسط بين الثورة الجزائرية وفرنسا.

وفي عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م) بدأت فرنسا تقدم المقترحات لحل القضية الجزائرية، ولكنها كلها تستبعد الاستقلال عن فرنسا. فقد اقترح (غي

موليه) إجراء انتخابات تحت إشراف دولي، ثم اقترحت فرنسا مقترحات أخرى ترمي إلى جعل الجزائر حكومة يربطها بفرنسا اتحاد، وهذا هو اقتراح (بورج مانوري)، لكن هذا الاقتراح لم يكن يتضمن أية بارقة للاستقلال، فمقترحات حكومة (غي موليه) عرضت تمثيل الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية لا في مجلس نيابي جزائري. كما أن مشروع (بورج مانورى) ينص على إنشاء ولايات متحدة في الجزائر تكون من ضمن الجمهورية الفرنسية[1].

والخلاصة أن الموقف في عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م) كان قد أصبح واضحاً للعيان وللناقد المحايد، وإن لم يتضح للمسؤولين الفرنسيين، فقد تبين أن نصف مليون جندي فرنسي قد عجزوا عن إخماد الثورة، وأن الروح المعنوية للثوار الجزائريين كانت عالية، فلم يكن أحد منهم يرى إمكاناً أو مكاناً لقاء فرنسا في البلاد. إن فرنسا كانت على العكس تبدي تمسكاً وتشدداً في حالة ميئوس منها، ومما زاد في هذا التمسك ظهورُ النفط بكميات كبيرة في الجزائر.

وكان عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) عاما حاسماً في توجيه الأحداث في الجزائر، فقد صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ من رمضان ١٣٧٧هـ (١٠ من شباط ١٩٥٨م) لايجاد حل عادل في الجزائر. وكانت الدول العربية قد قامت بمحاولات عدة لنقل قضية الجزائر إلى الميدان الدولي منذ عام ١٣٧٥هـ (١٩٥٥م)، وكانت فرنسا تعارض ذلك، وأخيراً نجحت الدول العربية في نقل القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة. وبدأ الكونغرس الأمريكي يهتم بالموضوع، وحث السنتور (الرئيس فيما بعد) جون كيندي على إجراء المفاوضات وهاجم أساليب القمع الفرنسية.

(١) د/ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص ٥١٩-٥٢٠.

وقد خسر جيش التحرير في هذا العام كثيراً من رجاله. وقد عينت فرنسا الجنرال (شال) في نهاية هذا العام قائداً عسكرياً، وكان قاسياً في القضاء على كل جيوب المقاومة الظاهرة. لكن فرنسا انزلقت أيضاً إلى حماقة أكثر، وذلك بضربها القرية التونسية، ساقية سيدي يوسف، الواقعة على حدود الجزائر بالقنابل، وفي هذا العام خاصة أنشئت حكومة الجزائر المؤقتة بالقاهرة في ٢٠ من صفر ١٣٧٨ (١٩ من أيلول ١٩٥٨م)، وبدأت هذه الحكومة تلقى تأييداً سياسياً عربياً، وإسلامياً، ودولياً. وفي ذلك العام نفسه اعترفت اللجنة السياسية للأمم المتحدة بحق الجزائر في الاستقلال، لكن الجمعية العامة رفضت إقرار توجيه اللجنة. وبعد عامين عادت الجمعية العامة فأيدت هذه التوصية ذاتها في ١٧ من ربيع الأول ١٣٨٠هـ (١٩ من كانون أول عام ١٩٦٠م)، بأغلبية ١٦٣ صوتاً ومعارضة ٨ وامتناع ٢٧ عن التصويت[١].

كما شهد عام ١٣٧٨هـ (١٩٥٨م) سقوط الجمهورية الرابعة في فرنسا، ووصول الزعيم الفرنسي ديغول إلى الحكم. وقد بدأ ديغول سياسته الجزائرية في إعلانه أن الجزائر فرنسية وأن الجزائريين متساوون من جميع الوجوه. يعني بذلك المساواة بين المستوطنين والمسلمين. وزار ديغول الجزائر، وأعلن في قسنطينة خطة للإسراع بتطوير الجزائر من جميع النواحي وبخاصة الناحية الاقتصادية. وأذاع خطة خمسية للتصنيع، وفي العام نفسه عرض على الثوار (سلام الشجعان) ويعني إجراء تسوية سلمية مشرفة، لكن الثوار لم يستجيبوا لهذا النداء. وكان المستوطنون وكذلك الجيش

(١) د/ صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ص٥٥-٦٠.

الفرنسي يتوقعون أن يكون في وصول ديغول إلى الحكم تقوية لمراكزهم في مقاومة الثورة الجزائرية، فقد كان ديغول بطل فرنسا الذي أنقذها خلال الحرب العالمية الثانية، وهو الذي عُدَّ معقد الأمل في إنقاذ الموقف في الجزائر، لكنه فاجأهم في ١٠ من صفر ١٣٧٩هـ (١٦ من أيلول ١٩٥٩م) بخطابة الشهير الذي عرض فيه على الجزائريين أحد حلول ثلاثة: الاندماج في فرنسا، أو الاستقلال التام، أو الاستقلال مع الارتباط بفرنسا. وقد أدى هذا إلى ثورة المستوطنين في الجزائر في محاولة لقلبه في أوائل عام ١٣٨٠هـ (١٩٦٠م)، وإلى عصيان عسكري قاده بعض جنرالات فرنسا وعلى رأسهم الجنرال (شال) و (سالان) وغيرهما. وقد نجح ديغول في القضاء على هذا العصيان، إذ رفض الجيش الاستجابة لهؤلاء القادة الثوار، وتبين أن هذا الجيش لم يكن متجها وراء فكرة جعل الجزائر فرنسية. وكانت شخصية ديغول السياسية والعسكرية أيضاً هي التي ساعدت على إنجاح فكرة التفاوض مع الثورة الجزائرية وعقد الصلح معها.

ومرت السنون وبلغ شهداء الجزائر مليوناً أو أكثر من مليون حتى سميت بلد المليون شهيد، وروّى الأبطال أرضهم الحبيبة بالدماء، واختلطت أشلاء القتلى بالتراب الجزائري، وأصبح واضحا للعالم كله ألاّ مناص من هزيمة فرنسا، بعد أن شارك في ثورة الجزائر رجالها ونساؤها وأطفالها، وصهرتهم الثورة في بوتقتها.

وإزاء تصاعد الثورة الجزائرية الكبرى، وعجز فرنسا عن إخمادها، إضافة إلى انهيار اقتصاديها من الحرب وكثرة قتلاها، ومناداة الشعب

الفرنسي بالجلاء عن الجزائر، لهذه الأسباب كلها لجأت فرنسا إلى المفاوضات[1].

وفي أواخر ١٣٨١هـ جرت محادثات بين ٦-١٧ من رمضان (١٠-٢١ من شباط ١٩٦٢م) بين الجانبين الفرنسي والجزائري في بلدة (إيفيان) على الحدود السويسرية الفرنسية، انتهى إلى تحقيق الاتفاق بين فرنسا والثورة الجزائرية. وقد نصت هذه الاتفاقية على وقف القتال، وإطلاق سراح الزعماء المعتقلين، وحق الجزائر في الاستقلال، وتقرير المصير على أن تتولى السلطة هيئة من ١٢ شخصاً خلال المرحلة الانتقالية، ثم تم بعد ذلك استفتاء الجزائريين الذي أسفر عن رغبة أكيدة في الاستقلال. وقد أعلن استقلال البلاد في ٢٥ من محرم ١٣٨٢هـ (٢٧ من حزيران ١٩٦٢م)، واعترفت الدول به. واختير الزعيم (أحمد بن بيلا) رئيساً للجمهورية.

واجهت الجزائر بعد الاستقلال مشكلات كثيرة منها. مشكلة المستوطنين الذين قاوموا اتفاقية الصلح، وكذلك المنظمات السرية الفرنسية، ولكن تعاون السلطات الفرنسية والجزائريين في مقاومة المارقين، أنهت هذه المشكلة، واضطرتهم إلى الهجرة من الجزائر عائدين إلى فرنسا. ومن المشكلات الأخرى تكوين الجيش، وتعريب التعليم، وحل مشكلة الآلاف من اليتامى أبناء المليون شهيد. كذلك بناء الدولة بمؤسساتها المختلفة في جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وقد استطاعت الدولة بمعونة الدول العربية والصديقة أن تحل مشكلاتها، كما أعلن (أحمد ابن بيلا) عن تطبيق القوانين الاشتراكية واستيلاء الدولة على ما يسمى

---

(١) Anthony Nutting, Jsao for My self, London, 1958, p.60

بالأملاك الشاغرة، وتطبيق قانون الاصلاح الزراعي. وفي عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) أقر الشعب الجزائري أول دستور، وهو الذي تم بموجبه انتخاب أحمد بن بيلا رئيساً للجمهورية.

وواجهت الحكومة الجزائرية مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر وجرت معارك بين الدولتين في عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) وسقط قتلى من الجانبين، وتوقفت المعارك إثر توسط الإخوة العرب بينهم[١].

وفي عام ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م) حدث تغيير في قيادة الجزائر، فقد تألف مجلس ثورة برئاسة العقيد (هواري بومدين)، وقرر هذا المجلس عزل أحمد بن بيلا، والقبض عليه بتهمة الإسراف في بعض النواحي، واستخدام أموال الدولة في غير وجوهها، والارتجال، وعدم التخطيط. وتولى مجلس الثورة الجزائري حكم البلاد برئاسة الرئيس هواري بومدين.

وقد حققت الجزائر في عهدها الجديد منجزات ضخمة في المجال الداخلي حققت للشعب الخير والاطمئنان والرفاهية. كما شاركت الجزائر في المجال العربي، وحملت مسؤولياتها بجدارة وثقة، وشاركت في معارك الشرف والبطولة مع شقيقاتها العربيات ضد دولة اليهود في عام ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م)، وكانت سياستها تقوم على جمع الشمل وتقوية العزائم وقهر الصعاب[٢].

وفي المجال الدولي أصبح صوت الجزائر مجلجلا، جريئاً يحسب حسابه، ويخطب وده، وسارت سياسة الجزائر في طريقها تعمل في تحرير

(١) المرجع السابق ص ٦٠-٦٥.

(٢) د/ زاهيه قدوره، تاريخ العرب الحديث، ص ٥٢٣- ٥٢٤.

الدول التي تأخر تحريرها.

وفي أواخر عام ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م) فقدت الجزائر رئيسها هواري بومدين، إثر مرض مفاجئ ألم به، فانتخبت جبهة التحرير الوطني الجزائري الرئيس (الشاذلي بن جديد) الذي وعد بأن يسير على نهج سلفه الراحل. ومازالت الجزائر تحرز التقدم تلو الآخر في شتى المجالات[١].

وأخذت الحركة الإسلامية دورها، حيث عَرَف الشعب في الجزائر أنه لولا الإسلام لذابت شخصية الأمة، فانخرط الناس في صفوف الحركة الإسلامية التي برزت بقوة على الساحة، واكتسحت الساحة في انتخابات البلديات، وكانت الانتخابات النيابية على الأبواب فتأجلت، وافتعلت الحكومة الأحداث، وقبضت على زعماء الحركة بتدبير من دول أوربا التي أثارها عودة الإسلام إلى المغرب بعد استعمار طويل وعمل تنصيريٍّ واسع، ودفعت المساعدات من دول أوربا النصرانية للقضاء على الحركة الإسلامية، وهدد رئيس الجمهورية الفرنسية (ميتران) بغزو الجزائر ان نجحت الحركة الإسلامية، حيث لا تريد فرنسا أن يذهب عملها سدى بعد استعمار أكثر من مائة وثلاثين عاماً، وأن تظهر أمام دول أوربا والكنيسة وقد أخفقت في تقويضٍ دعائم الإسلام في مستعمراتها. وتم بالفعل نجاح الحركة الإسلامية (جبهة الإنقاذ) في الانتخابات بنسبة ٨٠٪ وذلك عام ١٩٩٢م. وكان بإمكانهم تسلم السلطة لكن الحكومة غيرت موقفها وعطلت الانتخابات وأدى ذلك إلى قيام أعمال العنف وتعاقب على حكم الجزائر السادة محمد بوضياف وعلي كافي والأمين زروال وعبدالعزيز بوتفليقة.

(١) صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، ص ٥٨-٦٠.